مفهوم منهج البحث القانوني اهميته و سماته

أولا – معنى منهج البحث القانوني:

المنهج بشكل عام هو مجموعة من الإجراءات والخطوات والاختبارات والقواعد التي يتبعها أفراد يعملون في نفس المجال .**منهج** قد تدل على: علم المنهج، هو العلم الذي يدرس المناهج البحثية المستخدمة في كل فرع من فروع العلوم المختلفة.

وجاء البحث بمدلول التفتيش لغةً ، وهو طلب الشيء وبذل الجهد في موضوع ما وجمع المسائل المتصلة به وبحث في الأرض أي حفر فيها ، ومن ناحية المقصود الاصطلاحي للبحث فهو : **(الدراسة والتفحص والتقصي والتمعن الدقيق الناقد والمنظم للمشكلات والظواهر والموضوعات التي تحير الأفراد ومجتمعاتهم ومؤسساتهم لغرض إيجاد الحلول لها ومعالجتها وإزالة الغموض عنها وحسم الخلاف فيها) .**

وعرفه Van Dalen بأنه (محاولة دقيقة ومنظمة ونافذة للوصول إلى حلول لمختلف المشكلات التي تواجهها الإنسانية وتثير قلق وحيرة الإنسان). أو يمكن تعريفه بأنه (حصيلة مجهود علمي منظم يهدف إلى الإجابة عن تساؤل أو مجموعة التساؤلات المتصلة بموضوع ما متبعاً في ذلك طرائق خاضعة لقواعد وضعية) .

وبخصوص كلمة القانون فهي : (تلك القواعد المنظمة للسلوك الاجتماعي والتي توصف بأنها عامة ومجردة والمقترنة بجزاء قانوني يفرض على المخالفين) . ومن خلال دمج هذه الكلمات الثلاث يصبح لدينا مصطلح (أصول البحث القانوني) نعرفهُ : (تلك الإجراءات العلمية التي يقوم بها الباحث أو الباحثين القانونيين في عرض المشكلة أو المشكلات القانونية بهدف معالجتها ووضع الحلول القانونية والإجابة عن التساؤلات القانونية المطروحة) .

لذا يمكن تعريف **منهج البحث** العلمي بأنه: **"مجموعة من الأدوات والطرق والتقنيات الخاصة، والتي يتم استخدامها في فحص المعارف والظواهر المكتشفة، أو هو استكمال لبعض النظريات والمعلومات، ويعتمد ذلك على تجميع بعض التأكيدات، ويجب أن تكون قابلة للقياس والاستنتاج."**

ثانيا ـ اهمية البحث القانوني:

لا ريب فيما يحظى به البحث العلمي على وجه العموم والبحث القانوني على وجه الخصوص من أهمية تتضح من خلال أمور عدة تتباين وفق موضوع البحث والعلم الذي يجري بشأنه البحث والملاحظة ، وهذه الأهمية يمكن إجمالها بما يلي:

١- تمكين الباحث من الاستنساخ العقلي عند معالجة المشكلة محل البحث القانوني .

٢- زيادة مطالعة الباحث القانوني للمصادر القانونية المتنوعة .

٣- إذكاء مهارة الباحث في الوصول إلى الحقيقة ومعرفتها .

٤- بناء الشخصية العلمية والقانونية عند الباحث المختص بمعالجة الموضوعات القانونية .

٥- الكشف عن الحقائق للمساهمة بتطوير الواقع القانوني الأمر الذي يساعد على تنمية الواقع الاجتماعي .

٦- التشجيع في التعرف على نظم المكتبات وارتيادها وكذلك المراكز الثقافية .

٧- توسيع الاطلاع المعرفي لمدى الباحث القانوني .

٨- رفد المجتمع والمؤسسات الحكومية والعلمية والخدمية والمراكز البحثية بالإمكانيات العلمية والقانونية .

٩- تزويد الباحث أو الطالب بالقواعد المنهجية العامة في الكتابة والبحث مما يسهم في تحسين القدرة العلمية والفكرية لهم .

١٠- تنمية القدرات العلمية لدى الباحثين فيما يتعلق بالبحث والدراسة والتأليف في المستقبل .

١١- تعليم الباحث طريقة التفكير الحر من خلال قابلية التحليل والنقد والاستنتاج بحيث يستطيع الباحث أن يتعامل مع ما يقرؤه من المعلومات على أنها من المسلمات وإنشاء مكتبة شخصية له .

ثالثا – سمات البحث القانوني :

ولكي يوصف البحث القانوني بالرصانة والجودة أن تتوفر فيه السمات الآتية:

١) الموضوعية : لكي يكون تفكير الباحث القانوني تفكيراً علمياً ، يجب أن ينظر الباحث لمادة البحث نظرة موضوعية أي نظرة بعيدة عن الذاتية والأهواء الشخصية والانحياز قابلاً بالنتائج التي يحصل عليها من بحثه وإن خالفت آراء الآخرين توجهاته ولا يقدم اتجاه على آخر لدافع شخصي .

٢) المنهجية : أن يسير الباحث في إكمال بحثه طبقاً لمنهجية علمية من الإلمام بأصول وقواعد كتابة المعلومات والبحث عنها وترتيب الهوامش وتكوين خطة بحثه واختيار المنهج الذي يساعده في الوصول إلى الحلول من بين مناهج البحث المعروفة .

٣) الأصالة : هي الابتكار في الأسلوب الذي لا ينفك عن قواعد البحث العلمي فكلما قدم الباحث حلولاً جديدة ومبتكرة كان بحثه أصيلاً كتقديم معرفة أو نظرية جديدة لم تقدم من قبل ، أي لا يكون الباحث مكرراً لما سبقه من البحوث بل يبدأ من النقطة التي انتهى إليها الآخرون ، ولكن مسألة الأصالة نسبية بحسب المكانة العلمية للبحث والغاية منه فهي محل اختيار في البحوث المتقدمة .

٤) الوضوح والدقة : على الباحث عند تناوله لأفكار البحث ومناقشتها والترجيح بينها أن يتوخى الدقة في كل مفاصل البحث ، لأن ذلك الموضوع وتلك الدقة تقود إلى الخروج بنتائج مفيدة ودقيقة .